(النظم) بين الفكرة والتأصيل

د. هدى محمد صالح الحديثي
كلية الآداب / جامعة بغداد

كثيراً ما يتردد القول في الأوساط البلاغية والنقدية بمرجعية فكرة النظم إلى القاضي عبد الجبار الأسدي (ت ٤١٥هـ) المعتزلي المذهب ؛ فمن أوائل من أشار إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف في قوله : "أن عبد الجبار يودع بين أيدينا الآن مفاتيح النظم الذي أستمد عبد القاهر من توقيعه عليها كتابه دلائل الإعجاز.."[١] .

كما أشار الدكتور فتحي أحمد عامر إلى مثل ذلك حين فضل القول بنشأة نظرية النظم جاعلاً سبق التحديد فيها إلى القاضي عبد الجبار حيث يقول : "أنه أول من حدّد فكرة النظم تحديداً علمياً فسبق بهذا عبد القاهر الجرجاني"[٢] مرجعاً فضل بسط هذا التحديد وشرحه إلى عبد القاهر الذي مثّل له في كتابه دلائل الإعجاز[٣] .

وعدّ الدكتور محمد كاظم البكّاء كلام القاضي عبد الجبار - الذي كان أكبر أعلام المعتزلة في عصره - أكثر وضوحاً في تفسير النظم الذي بنى عليه رأيه في إعجاز القرآن[٤] .

أما الدكتور حمادي صمّود فقد رأى أن القاضي عبد الجبار خلّص المصطلح من الملابسات التي حفّت به في اشمال الجبّائي[٥] وبعض استعمالات الباقلاني وكرّسه للدلالة على طرائق التركيب اللغوي وكيفية ضم أفراد الكلمات[٦].

تلك أبرز الأقوال ، ولعل غيرهم من الباحثين كثيراً ممن رأى مثل هذا الرأي ، ولكن نوع النصوص الواردة عن القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني حكمٌ فصلٌ فيما صحّ منها أو بطل ، وإن كنا ملزمين بتقديم القول في أن فكرة النظم نضجت وأستوت نظرية لها أسسها العلمية المستندة إلى الحجج والبراهين المستمدة من ذات النص القرآني وخصائصه الإعجازية قد كانت من بعد عبد القاهر الجرجاني – جاعلاً من "النظم" مصطلحا خاصاً بالنص القرآني بعد أن كان التعبير عنه عائماً لم يتجاوز البحث اللغوي في بلاغة مفردات القرآن والإشارة إلى خصائصه الإعجازية بالشكل الذي لم يتجاوز حدود وصفه بالسمو على سائر أنواع الكلام وبلاغته في نظمه المعجز من دون تفصيل القول بمواطن الإعجاز وأسراره البلاغية ؛ فهو لم ينكر على بيئة المتكلمين فضل أعلامها في التحدث عن بلاغة القرآن وإعجازه ولعله أعترف بفضل سابقيه في وضع النظم موضع البحث والدراسة واعتماده مقياساً في أظهار إعجاز القرآن وإن هم لم يصرّحوا بذلك على حد قول عبد القاهر : ((ليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر "النظم" شيئاً إلاّ وجدته قد أعترف بها أو ببعضها ووافق فيها درى ذلك أم لم يدر.. ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد النظم .. وإذ قد عرفت ذلك فأعمد إلى ما تواصفوه بالحسن وتشاهدوا له بالفضل ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصاً دون غيره مما يستحسن له الشعر وغير الشعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب))[٧]. مشيراً بقوله هذا إلى أنهم كانوا يدركون معنى النظم ومتى يكون حسناً مقبولاً ومتى يكون فاسداً مرفوضاً على وفق مزايا كلامية تعارفوا عليها من كلام العرب .

ولعل من الجدير بالذكر أن النظم الذي يتواصفونه بالحسن والفساد في إشارة عبد القاهر هذه على ما يبدو أنهم كانوا يعنون به الجنس الأدبي أو الشكل الأدبي كالخطابة والشعر ، وهذا هو الغالب في موقف البلاغيين الذين طالما بحثوا عن جودة الكلام بصرف النظر عن كونه شعراً أو نثراً ؛ وليس "النظم" الذي عنى به عبد القاهر سر الإعجاز القرآني الذي لا يكون إلاّ نظماً حسناً عالي

الجودة ومن المحال أن يدخله الفساد ؛ ولعل ما في قول الباقلاني بعض من المعنى الذي ذكره عبد القاهر ودللنا عليه ليجعل منه مقياساً لخصوصية النظم القرآني بالمقارنة مع سواه من النصوص حين يقول : ((أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد وذلك أن الطرق التي يتقيد بها الكلام البديع المنظوم تنقسم إلى أعاريض الشعر على اختلاف أنواعه ثم إلى أنواع الكلام الموزون غير المقفّى ثم إلى أصناف الكلام المسجّع المعدّل ثم إلى معدل موزون غير مسجّع ثم إلى بديع ... وقد علمنا أن القرآن خارج عن هذه الوجوه ومباين لهذه الطرق))[٨] .

مما يتأكد أنهم عنوا بالنظم الطريقة المتبعة في إنشاء الجنس الأدبي وأعطائه شكله الذي يتميز به الشعر عن النثر- أيضاً – على وفق ما جاءت عليه العرب في أساليب الكلام ؛ وإلى خروج القرآن عن تلك الطرق أشار القاضي عبد الجبار بقوله : ((جعلنا الطريقة الخارجة عن العادة في النظم مؤكدة لكونه معجزاً إذا كان له رتبة عظيمة في الفصاحة))[٩] فهي سر إعجازه ...

والنظم الذي عنوا به الجنس الأدبي يكون – إذن – مرادفاً لفنون الشعر والنثر ، وقد أهتم البلاغيون بطرائق أداء المعنى أكثر من أهتمامهم بالمعنى نفسه الذي كان من عمل النقاد اللغويين ؛ ومن ذلك المنطلق كانت البلاغة علما بكيفيات التعبير التي يتحقق للقول فيها أكبر قدر ممكن من الفعالية والتأثير فكانت عنايتهم تلك سبيلاً لقياس بلاغة النص الأدبي إذا علمنا أن البلاغة متصلة بما ((له أختصاص بعلم أحوال الشعراء والبلغاء ومراتبهم وبعلم الأدب جملة))[١٠] وبالنظر إلى أن البلاغة ملكة ذوقية وأداة في الوقت نفسه لا تنفك منطلقاتها وأسسها عن رصد الأسس المتحكمة في إنشاء النص الأدبي والضوابط التي تضفي عليه نوعيته وأدبيته فيمتاز عن سواه ويتبين فضله على غيره ..

فأين مقصدهم في النظم من مقصد عبد القاهر الذي حدّد النظم وجعله مصطلحاً مقروناً بـ (معاني النحو) ليجعل منه مقصداً بلاغياً تتفاعل فيه البنى النحوية لأداء الدلالة متضمناً معاني الإعجاز التي تضمنها النص القرآني . وعود على بدء ، نضع أمام أعيننا نص قول القاضي عبد الجبار الأسدي الذي كان مدعاة ما زعموا ونسبوا إليه في وضع جذور نظرية النظم ؛ حيث جاء فيه : ((أعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالأعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنه أما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ولابد من هذا الأعتبار في كل كلمة ثم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذ أنضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الأنضمام صفة وكذلك لكيفية أعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها . فأن قال : فقد قلتم في أن جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهلا أعتبرتموه ؟ قيل له : أن المعاني وإن كان لابد منها فلا تظهر فيها المزية وإن كانت تظهر في الكلام لأجلها ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع والمعبر عنه في الفصاحة أدون فهو مما لابد من أعتباره وأن كانت المزية تظهر بغيره على أنّا نعلم : أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر بها عنها على ما ذكرناه فإذا صمّت هذه الجملة فالذي تظهر المزية ليس إلاّ الابدال الذي تختص به الكلمات أو التقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الأعراب فبذلك تقع المباينة ولابد في الكلاميين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحد أن تكون إذا أستعملت في معنى تكون أفصح منها إذا أستعملت في غيره وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها وكذلك القول في جملة من الكلام فيكون هذا الباب داخلا فيما

ذكرناه من موقع الكلام لأن موقعه قد يظهر بتغير المعنى وقد يظهر بتغير الموضع وبالتقديم والتأخير فليس لأحد أن يعترض بذلك ما ذكرناه يصح أن يتساوى حال لغتين في العبارة الواحدة وتختلف كيفية استعمالها فيهما لما ذكرناه من الوجوه فأما حسن النظم وعذوبة القول فما يزيد الكلام حسناً على السمع إلا أنه يوجد فضلاً في الفصاحة لأن الذي تتبين فيه المزية في ذلك يحصل فيه وفي حكايته على سواء ...))[١١] .

الفصاحة مصطلح معتزلي يقابل المصطلح الأشعري "النظم" . والقول "بالضم على طريقة مخصوصة" يقابل في ظاهره إحدى معاني النظم التي ذكرها عبد القاهر ذلك المعنى هو (التعليق) في قوله : ((ليس النظم سوى تعليم الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض))[١٢] وهذا هو القاسم المشترك بينهما ؛ أما إذ أنعمنا النظر في محتوى النص الذي تضمن القول بفصاحة الكلام عند القاضي عبد الجبار وتتبعنا أسسها في أقوال عبد القاهر الجرجاني فسيتضح لنا مفارقات تحتم علينا القول بخلاف ما نسب إلى القاضي عبد الجبار ، فإذا مابدأنا بتحليل النص وجدنا الضم على طريقة مخصوصة .. يرتكز على ثلاثة أسس هي : المواضعة والأعراب والموقع ولا رابع لها ؛ وإذا سلمنا بالحقيقة القائمة على اعتبار "النظم" مصطلحاً خاصاً بجنس النص القرآني فهل تحقق تلك الأسس الثلاثة مزايا الأعجاز في النص القرآني ؟! فأمّا المواضعة فهي مما لا يتحقق فيها الإعجاز لأن الألفاظ مفردة غير قادرة على محاكاة الفكر لأن (طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف)[١٣] فلا يقوم نظم حروفها على رسم من العقل حتى تنشأ بينها علاقات في السياق الذي يحتويها وهذه العلاقات هي التي تصبح قادرة على تلك المحاكاة ؛ ثم أن العلم بالألفاظ علم مشترك لذا كانت (الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد)[١٤] .

من هنا أمتنع وقوع الإعجاز فيها بالمواضعة وذلك أن اللغة التي تجدد وصفها بالقرآن لم يكن الإعجاز فيها في (الكلم المفردة لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في مذاقة حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن وقد تكون قد أختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها إذا كانت متلوة في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يجوز أن تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة...)[١٥] .

وأما وقوع الإعجاز بالأعراب والموقع فأنه (لا يجوز إذا عُدّت الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الأعراب وذلك أنه مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية)[١٦] ؛ من هنا أمتنع أن (يكون هذا الوصف في ترتيب الحركات والسكنات حتى كأنهم تحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليه في زنة كلمات القرآن وحتى كأن الذي بان به القرآن من الوصف في سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض ..)[١٧] . ولعل فيما أوردناه من نصوص عبد القاهر الجرجاني أدلة تكفي لتراجع الأسس الثلاثة التي وضعها القاضي عبد الجبار أساساً في فصاحة الكلام إذا أخذ في الحسبان أشتراكهما في مفهوم الضم على طريقة مخصوصة .. فلم تتحقق معاني الإعجاز في تلك الأسس ؛ فضلاً عن ذلك نجد القاضي عبد الجبار لا يغفل عنايته باللفظة المفردة وحسن أختيارها وشروط فصاحتها وتلك من مبادئ المعتزلة – فاللفظة المفردة هي التي تحدد قيمة الكل الناتج من تعلق الكلمات بعضها ببعض جاعلاً من ماهيتها وما يعتريها من تغيير في الموقع الذي قد يحدث تغييراً في المعنى أو لا يحدث أو بتغيير الموضع في التقديم والتأخير أساساً في فصاحة الكلام ومقياساً في تباين لغتين للعبارة الواحدة مشيراً إلى النظام النحوي الذي تتضافر فيه الوظائف النحوية من أعراب وتغيير في الموقع والحركات المؤدية إلى فصاحة الكلام جملة ؛ فهو يتردد بين اللفظية والتركيبية وهذا بتأثير

تفسيراته التي لم تتخلص من الغيبيات المتأثرة بمعتقده الديني فهو يضع إلى جانب قوله بالضم عنايته باللفظة المفردة بجعلها أساساص في تفاضل الأدباء في الفصاحة فإذا شاء الأديب سبق غيره عليه (أن يعلم أفراد الكلمات وكيفية ضمها وتركيبها ومواقعها فبحسب هذه العلوم والتفاضل فيها يتفاضل ما يصح منهم من رتب الكلام الفصيح)[١٨] جاعلاً حسن المعنى رهناً بحسن اللفظ وجزالته فلا (يكون الكلام فصيحاً إلاّ بحسن معناه وموقعه وأستقامته كما لا يكون فصيحاً إلا بجزالة لفظه)[١٩] .

ولعلّه لم يصب في حكمه على فصاحة اللفظة مفردة وذلك لأن (الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ)[٢٠] أي أن الألفاظ لا تؤخذ دوالاً لذا تهابل بوصفها دوالاً بما ترتبط به من جيرانها[٢١] لأنها بذلك تقع في (نظام متماسك تأخذ فيه الألفاظ برقاب بعض فلا تظهر قيمة اللفظة الواحدة إلاّ بحضور الألفاظ الأخرى على التوالي)[٢٢]؛ يدلنا على ذلك تعليق عبد القاهر على الآية الكريمة : [[قيل يا أرض أبلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقُضي الأمر وأستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين]][٢٣] قائلاً : ((.. أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة الباهرة إلاّ لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلاّ من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها وأن الفضل نتاج ما بينها وحصل من مجموعها . وإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها في الآية ؟ قل : [[أبلعي]] وأعتبرها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها وكذلك فأعتبر سائر ما يليها ؟))[٢٤] . وفي قوله هذا دليل واضح على موقفه من الفاء قاعدية الكلمة المفردة وفضيلتها حتى يضمها تأليف ويحكمها سياق . فلو كانت الفصاحة سمة في ذات الكلمة المفردة لما كانت (تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها

بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر ..)[٢٥] كما يقول عبد القاهر وإلا لكانت كل لفظة ((إما أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً)[٢٦] مناقضاً قول القاضي عبد الجبار : ((ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملته في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره))[٢٧] . إذن بهذه الأدلة تنتفي مهمة الفصاحة عن اللفظة المفردة التي جعلها القاضي عبد الجبار أساساً في فصاحة الكلام سائراً على خطى أصحابه غير متمكن من انتزاع سيطرة معتقده على تفكيره .

ومما سبق يتضح أن النص الوارد في (الضم على طريقة مخصوصة) للقاضي عبد الجبار قد أعاننا في كشف اللبس عن الحقيقة التي طالما أكدها الباحثون من أن فكرة النظم تعود في جذورها إلى القاضي عبد الجبار وليس لعبد القاهر إلاّ جمع شتاتها ؛ ولعل في قولهم هذا غمطاً لما لعبد القاهر من خصوصية وتفرد في جعل "النظم" مصطلحاً خاصاً بالجنس أو النص القرآني جاعلاً من العلاقات البنائية التي أطلق عليها تسمية "معاني النحو" أساساً في أستكناه وجوه الإعجاز من حيث أن حد الإعجاز مأخوذ من النص القرآني ؛ وبما أن معاني الإعجاز موجودة فيه كما يوجد في كل محدود معاني حدّه فقد مثّلت تلك العلاقات عدولاً عن تواضع البشر وتخصص الإعجاز حتى جاء "النظم" دالاً يجلّي مدلولا عقلياً يكمن فيه الإعجاز الذي هو خاصية لا تحتذ ولا تتكرر لأن ((المعوّل في دليل الإعجاز على "النظم" ومعلوم أن ليس الدليل في المجيء بنظم لم يوجد من قبل فقط – بل في ذلك مضموماً إلى أن يبين ذلك النظم من سائر ما عرف ويون من ضروب النظم ..))[٢٨] .

إذن لم يتمكن القاضي عبد الجبار من تحقيق السبق الاصطلاحي "النظم" ولكنه تمكن من رسم طرائق التركيب اللغوي وكيفية ضم أفراد الكلمات وما يسترتب على ضمها من وجوه تتعدد بتعدد الطرق المتبعة في تأليف الجملة من الكلام ؛ إذن مفهوم النظم أو النظم عند القاضي عبد الجبار يتحدد في دلالته على

التأليف – أي تأليف الجملة – ما توجيه صحة تأليفها وقبولها من شروط في فصاحة الكلمة وحسن ترتيبها بحيث يحسن معناه بموجب ذلك . ولو أنعمنا النظر فيما كتبه السابقون من نحاة وبلاغيين في حسن الكلام وتأليفه ونجد عند القاضي عبد الجبار ما يمكن أن يقال أنه من بدعه إنما هو سائر مسار السابقين وخير مثال على ذلك ما تضمنه كتاب سيبويه من دراسة في بناء الكلمة وبناء الجملة وتطرقه إلى تفسيرات لا تبتعد كثيراً عمّا وجد عند البلاغيين من إشارات تتعلق بجمالية العبارة حيث يمثل كتاب سيبويه من وجهة نظر أغلب الباحثين دليلاً على أنه لم يترك ظاهرة من ظواهر التعبير إلاّ أتقنها علماً وتحليلاً[٢٩] .

وفرق كبير بين أن يشير "النظم" إلى معنى التأليف وهذا ما عنى به من قوله بفصاحة الكلام بالضم على طريقة مخصوصة – وبين أن يكون "النظم" مصطلحاً له أسسه التي خصص لبنائها وإيضاحها وأسنادها بالأدلة من ذات النص القرآني – كتاب دلائل الإعجاز – فضلاً عن محتوى نص القاضي عبد الجبار في فصاحة الكلام وكيفية إثبات مخالفة الأسس التي جاء بها لما جاء به عبد القاهر من أسس في "النظم" بدءاً من اللفظة المفردة وأنتهاءً بجملة القول التي كان النص القرآني أسمى نموذج لها ... حتى نخلص إلى أن خصائص الإعجاز لم تحقق في الأسس التي وضعها القاضي عبد الجبار لتكون مرتكزاً في فصاحة الكلام بالضم على طريقة مخصوصة إنما هي لم تتجاوز حدود التأليف وكيفية ترتيب الكلمات وصولاً إلى جودة العبارة لتلك الحدود التي سبق لها القاضي عبد الجبار .. إذن لن نبالغ إذا قلنا أن مصطلح "النظم" تأسس وتحدد على يد عبد القاهر وذلك لأنه أبان عن أسرار إعجاز القرآن بأعتماده معاني النحو[٣٠] وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله التي لا تظهر في افراد الكلمات انما في ضم بعضها إلى بعض – أساساً في جعل النظم مقصداً بلاغياً تتحقق فيه خصائص الإعجاز متخذاً من كلام العرب شعرهم ونثرهم وسيلة في إثبات تلك الأسس ؛ أما من سبق عبد القاهر بذكر النظم فقد أكتفوا بالإشارة إلى أنه سر إعجاز القرآن من دون الكشف عن أسباب ذلك الإعجاز

وماهية نظمه ، ولعل أغلبهم كان قد بحث في الخصائص اللغوية للمفردات في النص القرآني جاعلين من الفصاحة وصفاً للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان ، وأن كان القاضي عبد الجبار قد جاوزهم قليلاً إلى الحديث في ضم الكلمات بعضها إلى بعض وجعل ذلك من فصاحة الكلام إلاّ أنه لم يتخلص من نزعته اللفظية فضلاً عن أشارته إلى إعجاز القرآن بنظمه دون الكشف عن خصائص ذلك الإعجاز والطريقة التي كان بها معجزاً على خلاف ما وجدنا عند عبد القاهر، وهذا ما جعل عبد القاهر يشير إليه بقوله : ((.. وجملة الأمر ثم لم تر القوم تفكروا في شيء مما شرحناه بحال ولا أخطروه لهم ببال بان وظهر أنهم لم يأتوا الأمر من بابه ، ولم يطلبوه من معدنه ولم يسلكوا إليه طريقه وأنهم لم يزيدوا على أن أوهموا أنفسهم وهماً كاذباً أنهم قد أباتوا الوجه الذي به كان القرآن معجزاً والوصف الذي به بان من كلام المخلوقين من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولاً يشفي من شاك غليلاً ويكون على علم دليلاً وإلى معرفة ما قصدوا إليه سبيلاً))[٣١] .

وأخيراً وليس آخراً نود أن نشير إلى أننا أعتمدنا في هذا البحث القراءة النصيّة لكل من القاضي عبد الجبار الأسدي وعبد القاهر الجرجاني وبالتحديد ما جاء عنهما في القول بالضم على طريقة مخصوصة عند القاضي عبد الجبار ، والتعليق فيما بين الكلم عند عبد القاهر من دون الخوض بشكل متسع في نصوص أخرى ندلل بها على تفرد عبد القاهر الجرجاني في صياغة مصطلح "النظم" وإنما أكتفينا فيما قدّمنا لنؤكد أن حقيقة النظم عند القاضي عبد الجبار هي غيرها عند عبد القاهر بذلك فكرة النظم نظرية قائمة بأسسها من بدع عبد القاهر الجرجاني الغاية من أسرار إعجاز القرآن بنظمه وجعل اللغة جهداً فكرياً بثوب جمالي .

الهوامش :

١. البلاغة تطور وتاريخ ص١١٧ .

٢. بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ ص١٣٧ .

٣. ينظر : المصدر السابق .

٤. ينظر : المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني ص٣٠٩ .

٥. الجبّائي : أبو هاشم (ت ٣١٣هـ) أستاذ القاضي عبد الجبار الأسدي وقد عرف بالقول في عودة الفصاحة إلى اللفظة المفردة .

٦. التفكير البلاغي عند العرب ص٤٩٣ .

٧. دلائل الإعجاز ، ص٨٣، ٨٤، ٨٥ .

٨. إعجاز القرآن ، ص٣٥ .

٩. المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦/٢٢٥ .

١٠. دلائل الإعجاز ، ص٥٧٥ .

١١. المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦/١٩٩ .

١٢. دلائل الإعجاز ص٤ .

١٣. دلائل الإعجاز ص٢٦٧ .

١٤. دلائل الإعجاز ص٥٣٦ .

١٥. دلائل الإعجاز ص٣٨٦-٣٨٧ .

١٦. دلائل الإعجاز ص٣٩٥ .

١٧. دلائل الإعجاز ص٣٨٧ .

١٨. المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦/٢٠٨ .

١٩. المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦/٣٥٧ .

٢٠. دلائل الإعجاز ص٤٦ .

٢١. اللغة بين العقل والمغامرة . د. مصطفى مندور ص٩٧ .

٢٢. الإبلاغية فرع من الألسنية تنتمي إلى علم أساليب اللغة . د. عفيف مشقية مج الفكر العربي ع٨-٩ لسنة ١٩٧٩ ص٢٠٥ .

٢٣. سورة هود ، الآية (٤٤) .

٢٤. دلائل الإعجاز ص٤٥ .

٢٥. دلائل الإعجاز ص٤٦ .

٢٦. دلائل الإعجاز ص٤٨ .

٢٧. المغني ١٩٩/١٦ .

٢٨. دلائل الإعجاز ص٥٩٦ .

٢٩. ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي – د. عبد القادر حسين / عرض المؤلف بالتفصيل إلى النحاة والبلاغيين الذين عنوا بتأليف الجملة وما فيها من أوجه بلاغية – أحياناً ؛ وأن كان المؤلف قد غالى قليلاً في تقريب بعض النحويين وجعلهم في حيز البلاغيين فهم لم يخرجوا في أغلب الأحيان عن الأحكام الإتباعية على بعض أساليب الكلام لأعلى غرار ما وجد مفصلاً عند من أجتهد وتخصص في البحث البلاغي .

٣٠. ينظر دلائل الإعجاز ص٨١، ٨٧، ٤٦٣، ٤٥٤ وغيرها من الصفحات التي أكد فيها على أن النظم هو توخي معاني .

٣١. دلائل الإعجاز ص٤٦٧-٤٦٨ .

المصـــادر :

١. القرآن الكريم .

٢. الإبلاغية فرع من الألسنية ينتمي إلى علـم أسـاليب اللغـة – د. عفيـف مشقية– مج الفكر العربي ع٨–٩ لسنة ١٩٧٩ .

٣. أثر النحاة في البحث البلاغي . د. عبد القادر حسين – دار نهضـتة مصـر للطبع والنشر – القاهرة ١٩٧٠ م .

٤. إعجاز القرآن – أبو بكر الباقلاني (ت ٣٧٢هـ) تحق أحمـد صـقر . دار المعارف – مصر .

٥. التفكير البلاغي عند العرب – أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري – مشروع قراءة د. حمادي صمّود – منشورات الجامعة التونسية – المطبعـة الرسمية ١٩٨١ م .

٦. اللغة بين العقل والمغامرة . د. مصطفى مندور – مطبعة أطلس – القـاهرة ١٩٧٤ – دار المعارف بالأسكندرية .

٧. دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلّق عليه محمـود محمـد شاكر ط٢/١٩٨٩ م – مطبعة المدني – المؤسسة السعود بمصر – مكتبـة الخانجي للنشر بالقاهرة .

٨. المغني في أبواب العدل والتوحيد – ج١٦ – تحق أمين الخولي – القاضـي عبد الجبار الأسدي ط١ مصر ١٩٦٠م .

٩. المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني – د. محمد كاظم البكاء – رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة – كلية آداب – جامعة بغداد ١٩٨١م .